

الحكيم يطرح مشروعاً يستند الى خمسة مبادئ لحل الأزمة العراقية

□ بغداد / متابعة المدى

◀▶

أعلن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم مشروعاً يضم خمسة مبادئ لحل الأزمة السياسية في البلاد، داعياً الكتل السياسية الى ابداء رأيها بالمشروع رفضاً او قبولا، مشيراً في كلمة خلال الملتقى الثقافي الاسبوعي للمجلس الاعلى الاسلامي في بغداد الى ان هذا المشروع يتضمن مقترحات لحل الازمة السياسية الحالية يقضي عقد اجتماع لقادة الكتل للتداول على اسس من المصارحة والمكاشفة من أجل الخروج بحلول جذرية، بعيدا عن المجاملات والمناورات.

◀▶

بها الفرقاء ومواطن الاختلاف في ما بينهم كي تتعالج وتوضع لها الحلول.

وقال: إن الحصول على حلول للازمات يتم من خلال النظر للمشاكل كسلة الواحدة، معتبراً ان الحلول الجزئية عاجزة ولا تعالج مشاكل البلد. وفي ما يخص المبدأ الرابع أكد الحكيم ضرورة اعتبار الدستور السقف الذي يجب ان يحتكم اليه السياسيون من دون تحميل مواد تفسيرات وتاويلات غير مبررة، مشيراً الى ضرورة الاخذ بالفقرة وترك الاخرى، معتبراً بان الدستور هو المظلة الراعية للعراقيين وهو الضمان لحفظ حقوقهم جميعا.

اما بالنسبة للمبدأ الخامس فيقوم على ضرورة الابتعاد عن الاتفاقات السرية والثنائية وعقد الصفقات تحت الطاولة، داعياً الى الذهاب لحوار وطني شامل والخروج باتفاقيات وطنية واضحة تعلن الى الشعب العراقي ليتعرف على ما تم الاتفاق عليه بين القوى الوطنية.. مشددا على أن الشعب هو الضمانة الحقيقية لتنفيذ هذا الاتفاق.

وأوضح الحكيم ان هذه المبادئ الخمسة تمثل المظلة التي تظمن الأطراف السياسية وتخلق

واشار الى ان المبدأ الأول في مشروعه يقضي اجراء حوار وطني شامل بين الفرقاء من خلال حوار عام يتضمن جلوس الجميع الى طاولة الحوار، مشددا على ضرورة ان يكون هذا الحوار بناءً للخروج بحلول حقيقية لا حوار من اجل الحوار فقط. مؤكدا ضرورة ان يكون هذا الحوار صريحا وواضحا يتصف بالمكاشفة ويتصف بالثواب الصادقة والثقة المتبادلة بعيدا عن المناورات السياسية مؤكدا على ضرورة الابتعاد عن المناورات.

وأوضح ان المبدأ الثاني يقوم على استعداد السياسييين لتنازل بعضهم لآخر من اجل مصلحة العراق والبحث عن حلول وسطية وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الضيقة.

وشدد على اهمية ابتعاد الحوار عن البحث عن الربح والخسارة.. وقال "لن يربح احد اذا ما خسر العراق ولا احد سيخسر اذا ما ربح العراق لان ربح الجميع بربح العراق وخسارة الجميع خسارته".

واشار الى ان المبدأ الثالث يقوم على أساس معالجة الازمات السياسية بإزالتها وليس بتضييدها او معالجة الازمة بأزمة اخرى، مؤكدا ضرورة تحديد المساحات التي يلتقي

معركة الترشيق تعود

مجدداً.. المشمولون يطالبون

بإعادة أموالهم

□ بغداد / متابعة المدى

كشف مصدر سياسي مطلع عن ان عملية الترشيق الوزاري التي دعا اليها رئيس الوزراء ورحبت بها الكتل السياسية، أكدت ان ظاهرة بيع الحقايب الوزارية، لاسيما تلك التي تدر اموالاً من خلال العقود والمناقصات، حقيقة واقعة، وليست تشهيراً بالقوى السياسية كما حاول البعض الصاق التهم بوكالة اور التي كانت أول من أثارَت الموضوع في خضم مفاوضات تشكيل الحكومة.

وقال السياسي البارز الذي تحدث لوكالة (اور) شريطة عدم ذكر اسمه، ان عدداً من الوزراء المشمولين بالترشيح، طالبوا كتلهم بالاموال التي دفعوها، من اجل استئزارهم، وتابع المصدر: "وحين سألنا بعضهم لمن دفعتم الاموال وكـم هو المبلغ الذي دفعتموه.. لانوا بالصمت". وبحسب المصدر، فان المطالبين بد (الرشى) التي دفعوها من اجل الحقايب الوزارية يجبرون مطالبتهم باستعادة أموالهم بأنهم لم تتسن لهم الافادة من المنصب الذي حصلوا عليه بدفع (الرشى) أو (السرقلية) كما يسموها.!

وقال إن مصير الوزير وبعد الإبعاد عن منصبه يمكن أن يحتفظ براتبه التقاعدي الذي يصل إلى ٨٠ بالمئة من راتبه الذي يتقاضاه الآن، مضيفاً انه ربما تطرأ هنالك بعض التعليمات التي تحدد آلية جديدة على الوزراء المستبعدين من قبل مجلس الوزراء أو مجلس النواب مثلاً.

وأشار الى ان الوزراء الذين يتم استبعادهم يذهبون إلى التقاعد أو إلى شغل مناصب وهيئات ومستشاريين أو وكلاء في الوزارات المتبقية، الأمر الذي تجب دراسته والتحضير له من قبل المعنيين بالترشيح. وكانت مصادر سياسية موثوقة كشفت عن وجود سوق سرية لبيع وشراء الحقايب الوزارية في الحكومة الجديدة"، وقالت لوكالة (اور) أن هذه السوق ازدهرت ونشط عملها، في بغداد وعمان، قبل أن يتم التكليف الرسمي من قبل الرئيس جلال طالباني لنوري المالكي بتشكيل الحكومة.

وأوضحت المصادر التي طلبت عدم الإشارة إليها، إن كل ما ينتطله السوق من شروط متوافر في عملية بيع وشراء الحقايب الوزارية، سواء من ناحية وجود سماسرة لتسهيل عمليات البيع والشراء، أو مفاوضين لهم صلاحيات طرح سوق معينة للأسعار"، مشيرة إلى أن "السماسرة الذين يتوسطون في بيع وشراء الحقايب الوزارية هم الأكثر استفادة ماديا، إذ يأخذون عمولة من البائع والمشتري".

وأفادت بأن "السماسرة قسموا الوزارات إلى مربحة وغير مربحة، ومربحة جدا، وأخرى مربحة بصورة اعتيادية، وعلى ضوء ذلك يتم التعامل مع البائع والمشتري وتحديد الأسعار وعقد الصفقة"، مشيرة إلى أن "وزارات النفط والمالية والتجارة هي الأعلى على الإطلاق في السوق أو المزاد السري للحقايب الوزارية".

◀▶

منافخا صحيا لحوار شامل يضع حدا للتوترات التي ضاقت منها صدور المواطنين العراقيين وباتت هماً يضاف الى همومهم اليومية الناتجة عن واقع خدمات مترد. وطالب السياسيين بضرورة الابتعاد عن لغة التخوين والعمالة، مشددا على اعتراف البعض بالبعض الآخر. وأكد الحكيم استعداده الكامل للقيام بأي جهد يحقق حالة الوئام والتقارب بين الأطراف السياسية والتحول الى الفريق الواحد الذي يضع يدا بيد لخدمة المواطن وحل مشاكل الشعب.

وعلى صعيد آخر، أشار الحكيم الى ان حرمة الانسان وهيبته الدولة ومسؤوليها تتطلب اعتماد الطرق القانونية والعلمية في مكافحة الفساد، بعيدا عن التشهير وتبادل الاتهامات والفصائح ونشر الغسيل تلاعبا بسمعة الناس. وقال إن حرب الوثائق المزورة التي تجري اليوم عبر وسائل الاعلام والتي تصل في بعض حالاتها الى كسر العظم السياسي بين بعض الأطراف تجاه البعض الآخر تمثل استخداما واضحا للوسائل الفاسدة لمكافحة ظواهر الفساد المزعومة.

وحذر الحكيم من ان الفساد بات يخطر

بالدولة العراقية، وأصبح ظاهرة الخطر من الإزهاب، مشددا على أن الفساد لا يمكن تبريره او الدفاع عنه لانه يصدر من نوي القريبى، فظلم نوي القريبى اشد انواع الظلم، محذرا من استخدام الشعارات التي ترفع في مكافحة الفساد سلاحا لمواجهة الخصوم

من جانبه، أعلن التحالف الكردستاني تأييده للمبادئ التي دعا اليها رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم مؤكدا انه مع جميعها . وقال الناطق الرسمي باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب في تصريحات صحفية إن التحالف الكردستاني مع ما دعا اليه الحكيم كما ان التحالف قد دعا جميع الكتل السياسية الى التوجه نحو الدستور وإقامة حكومة شراكة حقيقية بمشاركة جميع الكتل .

وأوضح أنه "لم يصرح أي سياسي كردي ضد الدستور . مشيراً الى أنه" قد تكون هنالك اتفاقيات صغيرة كانت خلف الكواليس لكن جميعها أجريت ضمن عقود . وبين الطيب إن "اتفاقية أربيل لم تكن اتفاقية سرية بل امام جميع الأطراف السياسية".

وأشار الى أن" الوفد الكردي الذي قدم من

السياسيين تركزس لبحث المشاكل بين كتلهم حيث كانت قمة انعقدت في بغداد أمس الأول قد ناقشت موضوع بقاء مدربين أميركيين في البلاد بعد انسحاب القوات الاميركية من العراق بنهاية العام الحالي لكنها لم تتطرق الى هذه الخلافات، الامر الذي اغضب زعيم القائمة العراقية أياد علاوي ونائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة طارق الهاشمي ودفعهما إلى الانسحاب من الاجتماع. وتتهم العراقية ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي بالانتفاف على اتفاقيات أربيل، التي تشكلت بموجبها الحكومة الحالية في اواخر العام الماضي. فبعد مفاوضات شاقة استمرت أشهراً بعد الانتخابات النيابية العامة التي جرت مطلع العام الماضي توصلت الكتل السياسية إلى اتفاق لتشكيل حكومة شراكة وطنية، لكن الخلافات لا تزال قائمة بين كتلتي علاوي والمالكي، ولاسيما المتعلق منها بالوزارات الامنية، وتشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. وكنزيراً ما اتهمت القائمة العراقية ائتلاف المالكي بالتنصل عن الاتفاقات المبرمة وانضمت إليها ائتلاف الكتل الكردستانية أخيراً عندما مرتت الحكومة مسودة لقانون النفط والغاز اعترض عليها الكرد.

وكانت القوى السياسية اتفقت وفقاً لمبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في ايلول (سبتمبر) من العام الماضي على حل الأزمة السياسية في العراق، التي نتجت من فوز الكتلة العراقية في الانتخابات العامة، وتشكيل التحالف الوطني الشيعي لائتلاف قوى أهله لتشكيل الحكومة بدلاً من العراقية..

أربيل الثلاثاء الماضي سيلتقي جميع قادة الكتل السياسية لفتح طاولة حوار واحدة بمشاركة الجميع لحل الأزمة الراهنة، مشيراً الى أن جميع الاتفاقيات ستكون واضحة وستكشف أمام الملأ.

فيما رحب رئيس كتلة العراقية البيضاء بالمبادئ التي أعلن عنها رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم "داعياً الى" دعمها سياسيا وإعلاميا .

وقال النائب جمال الطبيخ في بيان صحفي إننا "مع الدعوة والمبادئ التي أعلن عنها رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم كونها تصب في مصلحة الشعب العراقي بشكل أساس وتسهم في حلحلة الأزمة السياسية بين الكتل وأضاف إن "هذه المبادئ تحتاج الى خلية متابعة مع جميع الكتل السياسية لأنه سبق وأن اطلق الحكيم مبادرة قبل تشكيل الحكومة الحالية، وطلب بعقد طاولة مستديرة تجمع كافة الفرقاء لكنها كانت بحاجة الى المزيد من الدعم السياسي والإعلامي، واليوم ندعو الى دعم هذه الدعوة والمبادئ لضمان نجاحها".

ويأتي مشروع الحكيم هذا في وقت يستعد فيه الرئيس جلال طالباني لعقد قمة جديدة للقادة التي تديم نخم هذا الاقتصاد". وأشار الى "أن حركة ٢٥ شباطوبالإشتراك مع الحركات والمنظمات والهيئات الوطنية وبمساندة الغيارى والشرفاء من العراقيين قررت القيام باعتصام على الحدود العراقية الكويتية عبر منفذ سفوان الحدودي". وأوضح ان الحركة ستصدر بيانات لاحقة توضح فيها آلية تنظيم هذا الاعتصام وموعده وتاريخ انطلاقه والشعارات التي سوف ترفع في هذا الاحتجاج.

ودعا باسم الحركات المؤتلفة البرلمانين والقوى الوطنية إلى المشاركة بهذا الاعتصام "لائنيات وطنيتهم وانتمائهم إلى شعبهم الذي انتخبهم ووضع ثقته بهم وعدم الانجرار وراء التحفظات المثيرة للشبهات أو المجاملات أو تلقي الرشاوى".

والشديد بأيد داخلية لصالح أجندة إقليمية، وأضاف الياسري في تصريح صحفي ان العراق "يقف اليوم أمام منعطف خطير يحاول أن يقذف بالوطن في غياهب الجب الأجنبي المظلم ويجعله لا يقوى على الخروج من ظلمات الطريق الذي أوجده له من كنا نحسبهم أهلينا وظهر انبنا وإذا بهم أعداء أداء".

وقال إن "الاستخفاف والاستهانة وإلحاق الأذى بشعب العراق وحكومته من قبل مسؤولي الكويت قد بلغ حدا لا يمكن السكوت عنه ووصل هذا الأدنى إلى الطعن بقلب العراق النابض من خلال ما تقوم به الكويت من بناء لميناء مبارك الذي يستهدف القضاء على الاقتصاد العراقي نتيجة ما يسببه من خنق للممرات المائية



باخرة ترسو في احد الموانئ العراقية... (أرشيف)